

المدرسة التونسية : بين تحديات التنشئة على قيم الديمقراطية و جودة التحصيل المعرفي

:

المعيقات وفرص المستقبل

لعل من أهم آثار الانتقال الديمقراطي تحرر المجال العام وانفلاته من احتكار " عقل الدولة"، فلم تعد شؤون التعليم في مختلف المراحل مهمة السياسات العمومية وحدها حتى تحدد الخيارات والتوجهات الكبرى بل غدا ذلك خاضعا إلى نقاش مع فاعلين جدد على غرار النقابات والجمعيات والاولياء والتلاميذ وغيرهم. لذا حضيت خطوات الاصلاح التعليمي منذ 2012 باهتمام مجتمعي استثنائي واقترحت مداخل تفكير عديدة أفرزت وثائق ومخرجات متنوعة شأن (الكتاب الأبيض) و(المنهاج) من وزارة التربية، وحتى إسهامات المشاركين في عمليات الإصلاح في مستوياتها المختلفة.

لا أحد ينكر أن إصلاح التعليم ظل ينشد جودة تملك المعرفة و التنشئة الاجتماعية وترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية بقطع النظر عن سياقات ومردوديته ، إذ تعد المدرسة رهانا استراتيجيا للمجتمعات، فهي التي تنمّي وعي ناشئتها وتعزّز انتمائها وتنمي المهارات، ولذلك تطمح المدارس في أداء دور تثقيفي وتربوي وتحرير العقل وإزاحة القيود أمام التفكير الحر. فالإصلاح التربوي يحتم اتخاذ مبادرات جريئة وعقلانية وبيداغوجية في تكوين المهارات وتشكيل القدرات الفردية وحتى الجماعية و تيسير عمل عمومي منظم يرسى حركية ثقافية مواطنة صلب التعلّات وفي الأنشطة المدرسية الموازية وتجذر مبادئ الديمقراطية التي تستند الى التعليم في معناه الواسع كمسلك جوهري للتحرر المعرفي والسياسي، ويظل في معانيه الشاملة ودلالاته الإيجابية مقصد المدرسة ومبتغى التعليم وغاية التربية.

إلا أن سياقات التحول السياسي والانتقال الديمقراطي الذي عرفته البلاد منذ 2010 أرخت بتداعياتها على مناخات إصلاح التعليم وتعطلت نسبيا اجراءات تفعيلها خصوصا مع تعاقب الحكومات وتغير وزراء التربية، هذه الوضعية من الجمود الجزئي وارتخاء حماس البدايات وضمور تطبيقات الاصلاح. حفزت حيثيات النظر في طبيعة الإصلاح وتوجهاته وما يواجه من تحديات التفاعل والاستفادة من إمكانات التجربة الديمقراطية وارتداداتها واستلها مبادئ الدستور في بنود الحقوق والتميز الإيجابي والعدالة الاجتماعية وتطبيقاتها التربوية والمدرسية، وكذلك ما كشفته جائحة الكوفيد 19 من ثغرات واشكالات في اشتغال المنظومة ككل، حيث انكشفت عوائق التدريس التقليدي وضعف انخراط المدرسة في الفضاء الرقمي واستثمار التكنولوجيات الحديثة فعليا في تطوير المدرسة التونسية. بل وبان للعيان أيضا الصلات الهشة للمواطن عموما والتلاميذ خاصة بالفضاء العام ومعضلات الحصانة المعرفية والفكر النقدي وحتى العلاقة بالجسد (السلوك الوقائي..)، تستدعي المدرسة في

أدوارها التدريسية العادية وربما في مهام تأطيريه وتربوية مستجدة تخص أساسا التربية على الديمقراطية. لهذا مثلت الاجراءات الأخيرة المزمع اتباعها للعودة المدرسية (تخفيف البرامج التعليمية واعتماد نظام الافواج والأسبوع الدراسي بثلاثة أيام...) "فرصة" لإعادة الجدل العمومي حول الإصلاح التربوي على ضوء الاكراهات الجديدة، وما تتطلبه من جراءة للتفكير من خارج الصندوق واجترح حلول وصياغة توصيات وبلورة مقترحات تجديدية تساعد على تجويد خدمات المدرسة والارتقاء بأداء منظومات التعليم والتعلم وكذلك صيغ مبتكرة في بناء السلوك المواطني والمسؤولية المجتمعية.

مساهمة منه في اثراء النقاش الرصين وإعطاء "نفسا جديدا" حول مسألة الإصلاحات التربوية يستضيف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تونس مع شريكه مؤسسة دار الصباح ثلة من الجامعيين والخبراء للحوار والنقاش والسعي الى الاجابة عن جملة من الأسئلة منها :

1- ما الذي يمكن أن يمنحه الإصلاح في صورة انجازه للبناء الديمقراطي والسلوك الديمقراطي والقيمي؟ كيف يمكن تناول ثنائية الاستفادة المتبادلة بين الإصلاح التربوي والانتقال الديمقراطي، حيث تيسر التجربة الديمقراطية تراكم جهود الإصلاح ورسملة كافة الانجازات وتثمينها، كما يساهم الإصلاح التربوي في تكريس الحقوق الفردية والجماعية وتجسيد منطوق الدستور في مضامين البرامج والطرائق البيداغوجية وأنسنة المدرسة؟

2- ما الذي عطل المسار الاصلاحى في المجالات التعليمية والتربوية؟ وأين يكمن الخلل حقيقة: أفي المنهجيات أم في المخرجات أم في غياب الرهانات المجتمعية وسيطرة التجاذبات السياسية والايديولوجية أم في ضعف التمويلات المخصصة للإصلاح؟

3- هل من المفيد بلورة برنامج استعجالي في الإصلاح وترتيب الأولويات من أجل تحريك مسار الإصلاح - الآن وهنا- وفي أي اتجاه؟ ماهي التوصيات العملية الرئيسية والواقعية التي يمكن الإعلان عنها والعمل على تنفيذها؟

التاريخ: السبت 19 سبتمبر 2020

التوقيت: 09.00-12.00

المكان: مقر المركز (10 نهج تانيت نوتردام)

